# أروبا من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى أزمة 1929

ذ.أبو العلا المصطفى

# أروبا من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى أزمة 1929.

الحرب العالمية الأولى 1918-1914

الحرب العالمية الثانية 1945-1939

| قبل 1925 | بعد 1925 | بعد 1929 |
| --- | --- | --- |
| المعاهدات الدولية | | |
| تغير الخريطة السياسية بأروبا | معاهدة لوكارنو1925 | الأزمة الاقتصادية 1929 |
| تحولات سياسية داخل الدول الأروبية | | |
| توتر سياسي | هدوء مؤقت | |

في اتجاه الحرب العالمية الثانية

# الحرب العالمية الأولى 1914-1918

## المراحل

المرحلة الأولى: تميزت بتقدم دول التحالف الثلاثي (ألمانيا-النمسا المجر- الدولة العثمانية)

المرحلة الثانية: تميزت ببداية تحول موازين القوى لصالح الوفاق الثلاثي (فرنسا-إنجلترا- روسيا) ونهاية الحرب لصالحهم بعد انضمام الوم أ بعد خروج روسيا.

## الأسباب

### أسباب غير مباشرة

**أسباب اقتصادية**

- التنافس حول الأسواق من أجل تصريف فائض الإنتاج وتصريف رؤوس الأموال
- الحصول على المواد الأولية

**أسباب سياسية**

- الرغبة في التوسع
- تصاعد حدة الأزمات السياسية كأزمة البلقان التي كشفت عن تناقض المصالح بين القوى الكبرى

### أسباب مباشرة

اغتيال ولي عهد النمسا من طرف طالب صربي يوم 28 يونيو 1914

## النتائج

### نتائج مباشرة

بشريا وماديا واقتصاديا

- خسائر اقتصادية وبشرية كبيرة في أروبا

سياسيا

- فرض معاهدات قاسية على الدول المنهزمة
- تغير خريطة أروبا السياسية

### نتائج غير مباشرة

- تغيرات سياسية داخلية في روسيا وإيطاليا وألمانيا
- تأسيس عصبة الأمم من أجل الحفاض السلم والأمن الدوليين

# أروبا بعد الحرب العالمية الأولى

## التطورات السياسية

- الخريطة السياسية بأروبا
- العلاقات الدولية بعد الحرب
- التطورات السياسية في مجموعة من البلدان
- الأوضاع السياسية بعد سنة 1925

## التطورات الاقتصادية

- الأزمة الاقتصادية 1929

**مقدمة:**

شهدت أروبا بعد الحرب العالمية الأولى وإلى حدود 1929مجموعة من التطورات السياسية والاقتصادية.

- كيف أصبحت الخريطة السياسية لأروبا عقب نهاية الحرب؟
- ما طبيعة العلاقات الدولية التي تميزت بها أروبا بعد الحرب؟
- كيف تطورت الأوضاع العامة والعلاقات الدولية بعد 1925؟
- ما هي التطورات الاقتصادية التي شهدتها أروبا بعد 1929؟

# أروبا قبيل الحرب العالمية الأولى

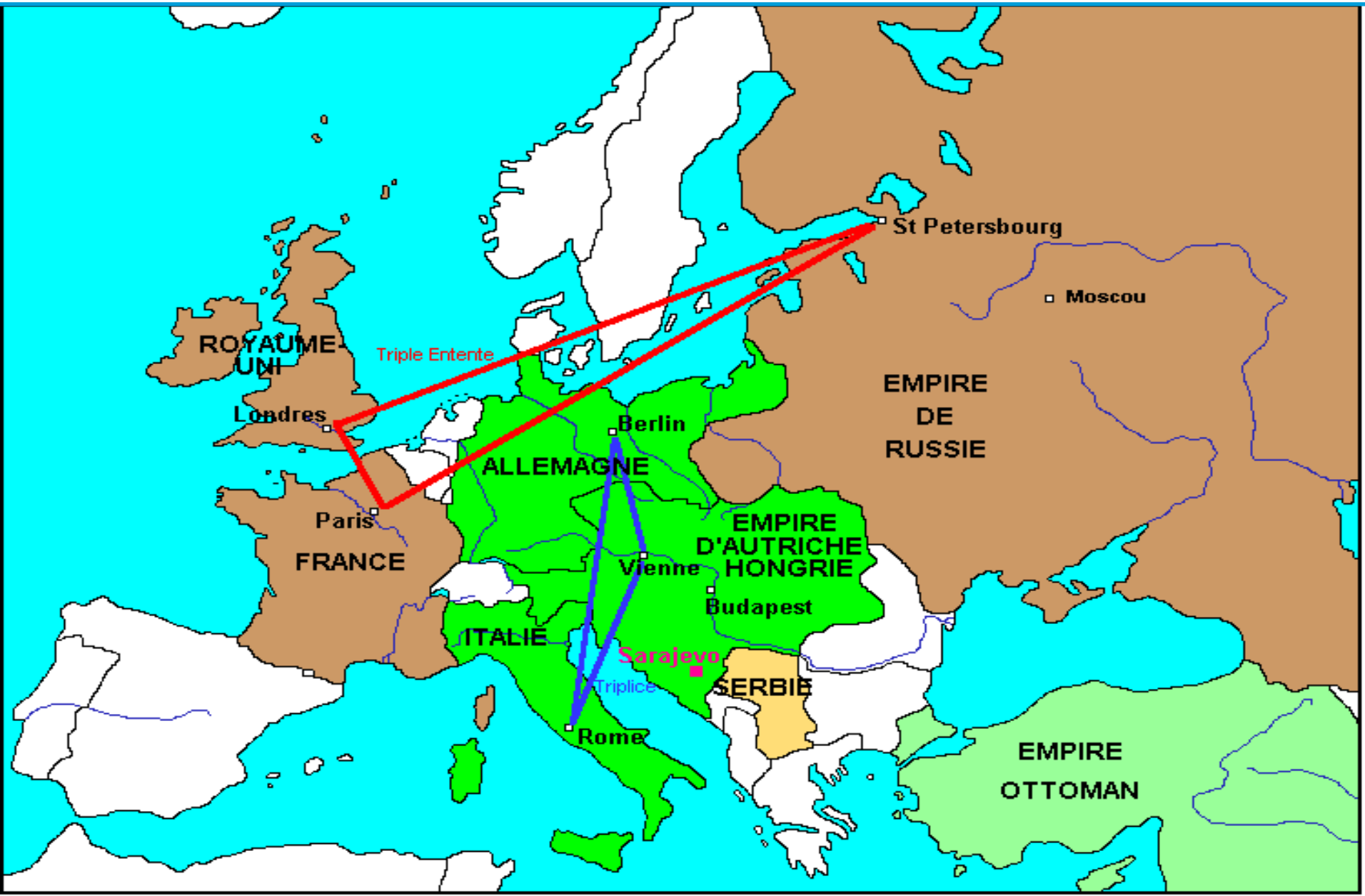

# أروبا بعد الحرب العالمية الأولى

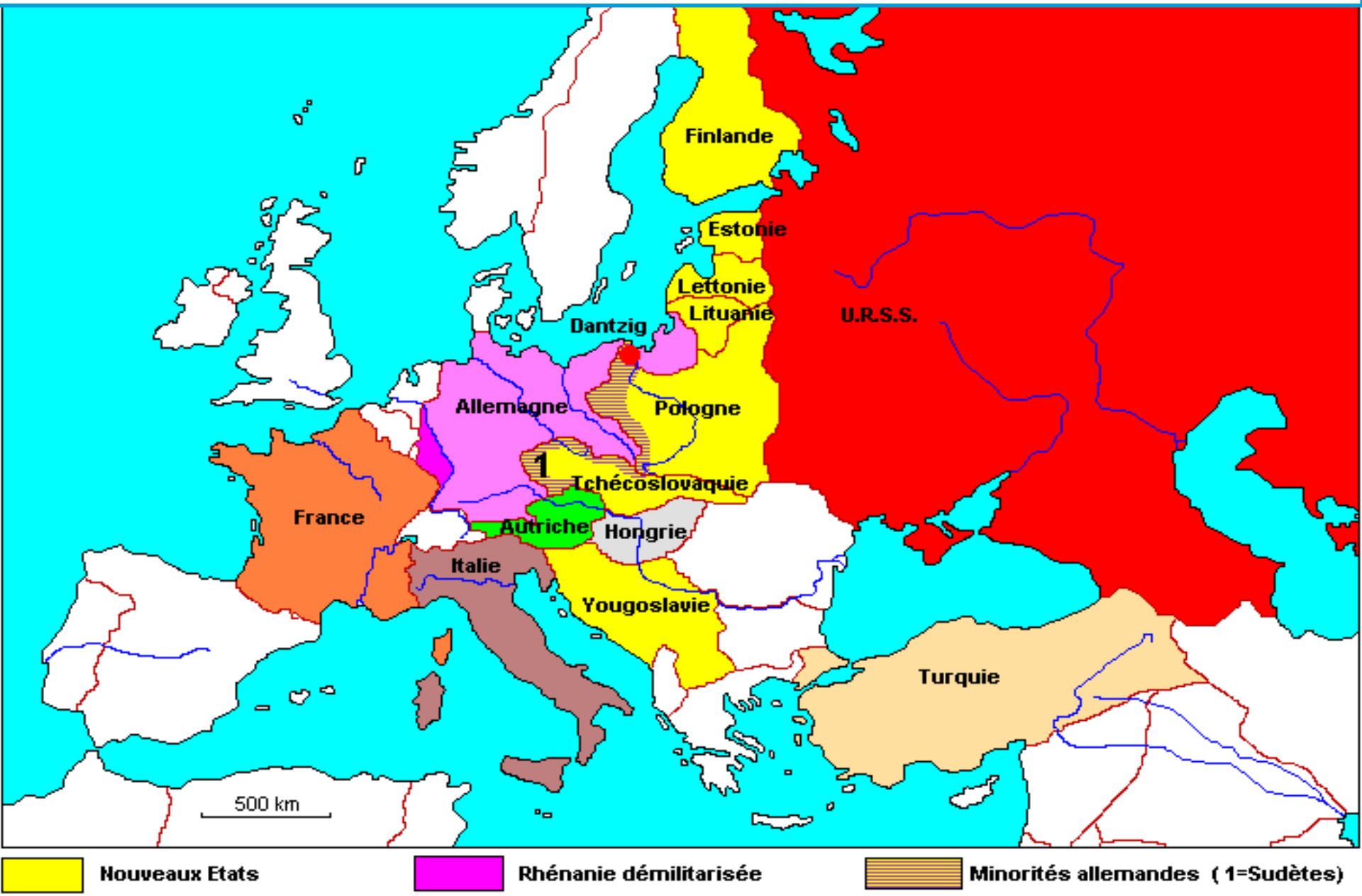

# I- الخريطة السياسية لأروبا والعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى

## 1- الخريطة السياسية لأروبا بعد الحرب

أدت الحرب إلى خلق عدة تغيرات في الخريطة السياسية لأروبا، أهمها:

- فقدان الدول المنهزمة وخاصة ألمانيا لأراضي شاسعة لصالح أعدائها كفرنسا الذي أخذت منطقة الألزاس واللورين، أولصالح دول مجاورة كبولونيا، أولصالح دول جديدة كانت في الأصل مناطق تابعة لآلمانيا بعد تنظيم استفتاءات ففضلت الانفصال عن ألمانيا

- فقدت النمسا مساحات شاسعة بعد فصلها عن المجرومنح مجموعة من الدول استقلالها عن امبرطورية النمسا المجر سابقا ( البوسنة والهرسك، دلماسيا، الجبل الأسود).

وعرفت الخريطة السياسية لأروبا ظهور دول جديدة كدول البلطيق وتشيكوسلوفاكيا وبولونيا

فقدت الدولة العثمانية جميع أراضيها الأروبية باستثناء القسطنطينية.

## 2) العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الأولى

فرضت الدول المنتصرة في الحرب على الدول المنهزمة توقيع عدة معاهدات عرفت بمعاهدات السلام، نذكر أهمها:

- معاهدة فرساي: وقعتها المانيا مع الدول المنتصرة يوم 28 يونيو 1919، فرضت شروط قاسية على ألمانيا، أبرزها اقتطاع أجزاء مهمة من التراب الألماني لصالح دول الجوار، منع التجنيد الإجباري وتقزيم الترسانة الحربية حيث منع عليها الأسلحة الثقيلة وأسلحة الطيران، بالإضافة إلى احتلال الحلفاء للضفة اليسرى لنهر الراين من أجل ضمان وفاء ألمانيا بشروط المعاهدة.
- معاهدة سان جرمان: بين النمسا والدول المنتصرة وقعت في العاشر من شتنبر 1919، وقضت بفصل المجر عن النمسا، وبمنح مجموعة من الأقليات السلافية استقلالها عن إمبراطورية النمسا المجر سابقا، وبالتالي فقدت النمسا ثلثي مساحتها.
- معاهدة سيفر بين تركيا والدول المنتصرة وقعت في 11 غشت 1920، وبموجبها تنازلت تركيا عن جميع أراضيها الأروبية باستثناء القسطنطينية، فتح المضايق البحرية في وجه الملاحة الدولية، فقدت جميع الأراضي العربية التي كانت تابعة لها قبل الحرب لصالح الانتداب الفرنسي والبريطاني.

كرست المعاهدات توتر العلاقات الدولية وخاصة بين الدول المنتصرة وتلك المنهزمة في الحرب.

- ومن أجل وجود نظام عالمي تخضع له جميع الدول، ارتأت الدول المنتصرة في الحرب وخاصة الو م أ، خلق عصبة الأمم سنة 1920 التي اتخذت من جنيف مقرا لها، وتجلت أبرز مهامها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وأيضا السهر على تطبيق بنود معاهدات السلام، كما نصت أهم بنود هذه العصبة على عدم استعمال السلاح في حل الأزمات بين الدول وتوظيف محكمة العدل لذلك.

## II-الأوضاع السياسية في أروبا إلى غاية 1925

### 1) الأوضاع السياسية في روسيا

مرت الثورة الروسية بمرحلتين:

- المرحلة الأولى: مرحلة فبراير 1917، شهدت مظاهرات شعبية كبرى في العاصمة بتروغراد، فاضطر القيصر نيقولا الثاني إلى التنازل عن العرش وتشكيل حكومة مؤقتة ذات أغلبية برجوازية.
- المرحلة الثانية: مرحلة أكتوبر 1917، لم تستجب الحكومة المؤقتة لمطالب الفئات الفقيرة (العمال والفلاحين والجنود)، فشكل هؤلاء مجالس السوفيات التي هيمن عليها الحزب البولشفي. فكانت النتيجة قيام الثورة البولشفية (الاشتراكية ) التي أدت إلى إقصاء الحكومة المؤقتة وتكوين الحكومة الاشتراكية برئاسة لينين.

أقرت الحكومة الإشتراكية عدة إجراءات أهمها، تجريد كبار الملاكين العقاريين من أراضيهم وممتلكاتهم، بسط العمال لسيطرتهم على المصانع، منح الشعوب غير الروسية حق تقرير المصير، الانسحاب من الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة بريست ليتوفسكي سنة 1918.

## الوثيقة 8 برنامج البلاشفة Bolchevick.

«1- إن موقفنا من الحرب، التي لا تزال[...] حربا إمبريالية لصوصية لا يقبل أي تنازل[...]

2- إن الشـيء الأصيل في الوضع الراهن في روسـيا، إنما هو الانتقال[...] إلى المرحلة الثانية من الثورة، التي يجب أن تعطي الحكم للبروليتاريا، وللفئات الفقيرة من الفلاحين.

3- لا تأييد للحكومة المؤقتة على الإطلاق[...]

4- ضرورة انتقال كل سلطة الدولة إلى سوفييتات نواب العمال[...]

5- لا جمهورية برلمانية[...] بل جمهورية سوفييتات نواب العمال والأجراء الزراعيين والفلاحين في البلاد بأسرها.

6- [...]مصادرة جميع أراضي الملاكين العقاريين، تأميم جميع الأراضي في البلاد، وضع الأراضي تحت تصرف السوفييتات المحلية لنواب الأجراء الزراعيين والفلاحين[...]

7- دمج جميع مصاريف البلاد فورا في مصرف وطني واحد يوضع تحت إشراف سوفييتات نواب العمال.

8- [...]مراقبة الإنتاج الاجتماعي وتوزيع المنتجات من قبل سوفييتات نواب العمال.».

لينين، *موضوعات نيسان*، دار التقدم، موسكو، د.ت، ص. 7-3

**البلاشفة: كلمة روسية تعني الأغلبية، وتطلق على أنصار التيار الثوري، بزعامة لينين، الذين انفصلوا عن حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي سنة 1903، وكونوا الحزب الشيوعي السوفياتي.**

## 2) الأوضاع السياسية بألمانيا بعد الحرب

- شهدت ألمانيا تحولات سياسية جذرية بعد هزيمتها في الحرب، فتحولت من نظام ملكي إلى نظام جمهوري فيدرالي ديمقراطي.
- واجهت أول حكومة منتخبة في ألمانيا عدة صعوبات أبرزها الأزمة الاقتصادية وقساوة بنود معاهدة فرساي الموقعة سنة 1919، بالإضافة إلى غياب الاستقرار السياسي بفعل تصاعد قوة الأحزاب الاشتراكية.

«قبل أن توقع ألمانيا على استسلامها في الحرب، اندلعت الثورة، وتنازل الإمبراطور (وليم الثاني) عن العرش، فتأسست حكومة برئاسة (إيبرت)، غير أن هذه الحكومة، لم تكن قادرة على مواجهة الاشتراكيين المتطرفين، الذين أرادوا اعتماد حكم شيوعي على غرار روسيا، غير أن تدخل الجيش أعاد الهدوء إلى البلاد. فنظمت انتخابات جديدة أفرزت برلمانا جديدا، أعلن عن إصدار دستور للبلاد، ثم انتخاب إيبرت رئيسا للبلاد.

واجهت الحكومة صعوبات شاقة، كان أهمها البنود القاسية التي فرضها مؤتمر السلام، كما تفشت البطالة نتيجة تسريح الجنود، فبلغ عدد العاطلين عشرة ملايين، كما زاد من سوء الأوضاع، الاحتلال الفرنسي البلجيكي لمنطقة (الرور) من أجل ارغام ألمانيا على الاستمرار في دفع التعويضات. كل هذا أدى إلى تجدد الفوضى في البلاد، والتي توجت بمحاولة انقلابية فاشلة قادها أنصار اليمين (أنصار النظام الملكي) بتواطئ مع الحزب الاشتراكي المغمور بزعامة أدولف هتلر.»

لبيب عبد الستار، أحداث القرن العشرين منذ 1919، دار المشرق بيروت، 1986ص.24-25

-**إيبرت:** أول رئيس للجمهورية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى

**الشيوعية:** نظام سياسي اشتراكي، يقوم على أساس المساواة بين أفراد المجتمع وإلغاء سلطة الدين، واعتماد الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج.

# توزيع السلط في حكومة فيمار

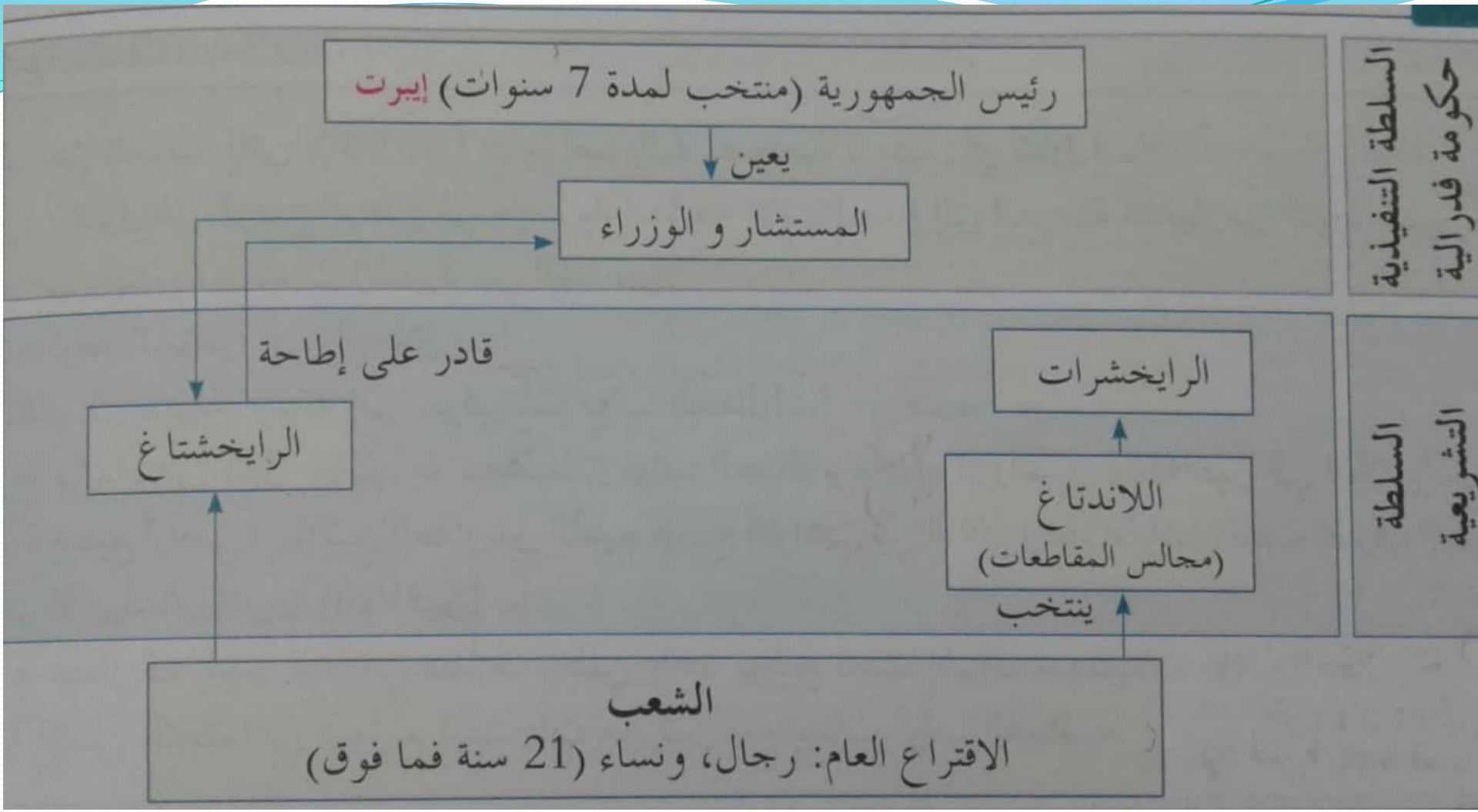


- **حكومة فيمار**: أول جمهورية في ألمانيا تأسست في فبراير 1919، وانتخب إيبرت رئيسا لها.
- **الرايخشرات**: مجلس اتحادي، مكون من نواب الجهات الألمانية، وظيفته استشارية فقط
- **الرايخشرات**: مجلس النواب، له وظيفة التشريع ومحاسبة الحكومة

### 3) النظام الفاشي بإيطاليا بعد الحرب

عرفت إيطاليا بعد الحرب مشاكل سياسية تمثلت في ضعف الحكومات المتعاقبة، ومشاكل اقتصادية تجلت في التضخم وتدهور مستوى العيش.

استغل الحزب الفاشي الديكتاتوري بزعامة موسيليني أوضاع البلاد المتدهورة من أجل اسقاط الحكومة الإشتراكية 1922 عن طريق توظيف العنف بهدف إضعاف الخصوم وإقامة نظام فاشي ديكتاتوري داخليا وتوسعي خارجيا.

«استمر التفسخ السياسي والاقتصادي للدولة الإيطالية بسرعة مذهلة في أواخر عام 1919م ومطلع عام 1920م وأصبح تشكيل حكومة مستقرة[...]مشكلة في غاية الصعوبة.

عدم الاستقرار هذا، ترافق بمشكلات اقتصادية ذات مضمون سياسي كبير. فقد اجتاح إيطاليا في عام 1920م تضخم متسارع[...]وكان هذا التضخم مدمرا للطبقات الوسطى المأجورة التي بقيت مداخيلها متخلفة كثيرا عن مستويات الأسعار المتزايدة الارتفاع، وهو ما ساهم في دفعها النهائي للانضمام إلى الفاشية».

جون كاميت، *غرامشي حياته وأعماله*، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1891م، ص. 431-431

**الفاشية: كلمة مستمدة من الكلمة اللاتينية fascisme ومعناها الاتحاد والعصبة، وهو نظام سياسي واقتصادي أسسه بينيتو موسوليني يقضي بسيطرة الدولة على مختلف الأمور السياسية والاقتصادية.**

## II- الأوضاع السياسية والإقتصادية بأروبا من 1925 إلى 1929

### 1)الأوضاع السياسية بأروبا بعد 1925

- استمرت الدول الأروبية تعيش على إيقاع التوتر بعد الحرب إلى حدود توقيع معاهدة لوكارنو في 16 أكتوبر 1925.

ضمت المعاهدة دول ألمانيا وبلجيكا وفرنسا وبريطانيا العظمى وإيطاليا في مدينة لوكارنو، سويسرية ونصت، على انسحاب قوات الحلفاء من منطقة رينانيا الألمانية التي كانت محتلة بموجب معاهدة فرساي، في مقبل نزع أسلحتها بالكامل، كما تعهدت البلدان الموقعة بصد أي هجوم عسكري محتمل من طرف ألمانيا على قوات الحلفاء.

دخلت المعاهدة حيز التنفيذ 1926 بعد حصول ألمانيا على مقعد في عصبة الأمم، وشكلت بذلك بداية عهد جديد مبشر بالسلام والتعاون في أوروبا، اللذان أودت بهما الأزمة الاقتصادية والسياسية بثلاثينات القرن العشرين.

«وتميزت المرحلة الثانية من مراحل تهدئة أوربا بميثاق لوكارنو (أول ديسمبر سنة 1925م).وقد كانت فكرة عقد ميثاق سلام يضمن حدود كل من فرنسا وألمانيا فكرة تتعارض أشد التعارض مع الأهواء الحربية التي تأثرت بها أذهان العسكريين الفرنسيين في تلك الساعة، بحيث لاح من المتعذر تقريبا أن تكون أساسا لمعاهدة دولية. فقد رفضتها فرنسا رفضا قاطعا في سنة 1922م. ولم تصادق عليها سنة 1925م إلا نتيجة لهذه المصادفة السعيدة، وهي أن الدول الثلاث التي يعنيها الأمر أكثر من غيرها، وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، وجدت ممثليها: شترسمان وبريان وأوستن تشمبرلين ساسة سديدي الرأي، مستعدين أن يتحملوا بعض التبعات من أجل استتباب سلام أوربا واستقراره.».

هـ. فيشر، *تاريخ أوربا الحديث*، ترجمة أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، الطبعة 3، 1985، ص 612-611

- **شترسمان: غوستاف شترسمان، مستشار ألمانيا الموقع على معاهدة لوكارنو، حاز جائزة نوبل للسلام مناصفة مع براين أريستيد وأوستن تشمبرلين.**
- **براين أريستيد: وزير خارجية فرنسا، قام بدور مهم في التقارب الفرنسي الألماني، حصل على جائزة نوبل للسلام.**
- **أوستن تشمبرلين: وزير خارجية إنجلترا وأحد الموقعين على معاهدة لوكارنو، حاز جائزة نوبل للسلام.**

«لقد نجح المؤتمر بسبب التهيئ الجيد على المستوى الدبلوماسي والتفاوض الآني من طرف السيد [...] بريان Briand. وارتبطت ذكراه (أي المؤتمر) بالمكان الذي انعقد به[...]

نقول "لوكارنو" دون إضافة [...] والحال أن لوكارنو، وأكرر ذلك، جسد مشاركة حرة، وقبولاً حراً [من طرف الدولة المشاركة]، بحيث إنه لم يكن علينا سوى الحفاظ على ما أسميته مكسب فرنسا الأكثر ضمانة في معاهدة فرساي.

والأمر يتعلق بالضمانات العسكرية -[التي طالبت بها] إنجلترا والتي يبحث عنها مفاوضونا في فرساي-، وبتأسيس، [...] هذه القوة العسكرية المشتركة، الضرورية للحفاظ على النظام الأوربي.

وبطريقة غير مباشرة، يتعلق الأمر بإمكانية الوفاء بالتزاماتنا تجاه بولونيا وتشيكوسلوفاكيا التي تمت مراجعتها وإدراجها في نظام لوكارنو العام.

لقد شكل لوكارنو [...] الأساس المتين للسلم الأوربي ».

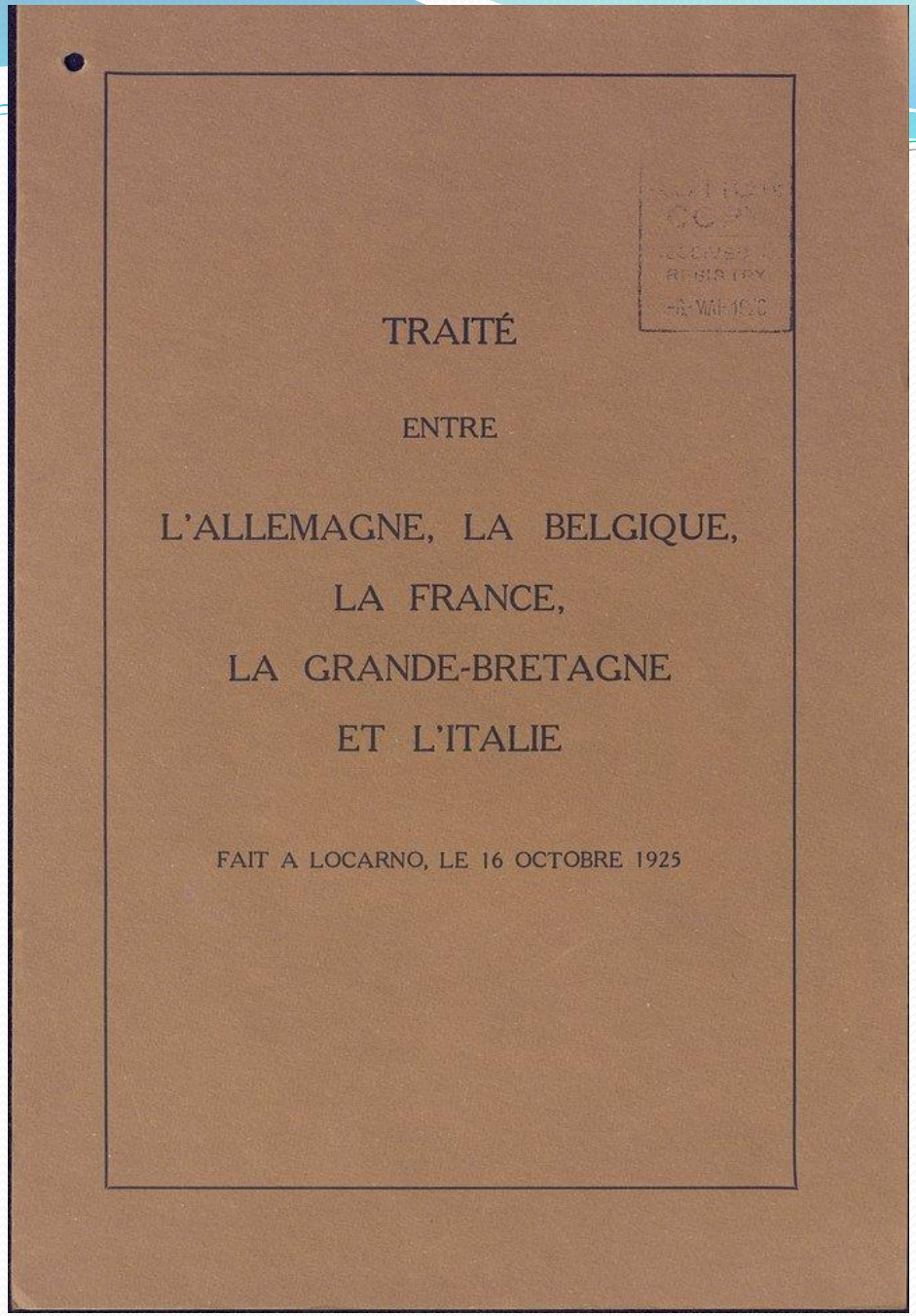

TRAITÉ

ENTRE

L'ALLEMAGNE, LA BELGIQUE,
LA FRANCE,
LA GRANDE-BRETAGNE
ET L'ITALIE

FAIT A LOCARNO, LE 16 OCTOBRE 1925

**معاهدة لوكارنو**
**16 أكتوبر**
**1925**

Le Président de l'Empire Allemand, Sa Majesté le Roi des Belges, le Président de la République Française, Sa Majesté le Roi du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande et des Territoires britanniques au delà des Mers, Empereur des Indes, Sa Majesté le Roi d'Italie ;

Soucieux de satisfaire au désir de sécurité et de protection qui anime les nations qui ont eu à subir le fléau de la guerre de 1914-1918 ;

Constatant l'abrogation des traités de neutralisation de la Belgique, et conscients de la nécessité d'assurer la paix dans la zone qui a été si fréquemment le théâtre des conflits européens ;

Et également animés du sincère désir de donner à toutes les Puissances signataires intéressées des garanties complémentaires dans le cadre du Pacte de la Société des Nations et des traités en vigueur entre elles ;

Ont résolu de conclure un Traité à ces fins et ont désigné pour leurs Plénipotentiaires, savoir :

Le Président de l'Empire Allemand : —

Dr Hans Luther, Chancelier de l'Empire ;
Dr Gustav Stresemann, Ministre des Affaires Etrangères ;

Sa Majesté le Roi des Belges : —

M. Emile Vandervelde, Ministre des Affaires Etrangères ;

Le Président de la République Française : —

M. Aristide Briand, Président du Conseil, Ministre des Affaires Etrangères ;

Sa Majesté le Roi du Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande et des territoires britanniques au delà des mers, Empereur des Indes : —

Le Très Honorable Stanley Baldwin, M.P., Premier Lord de la Trésorerie et Premier Ministre ;
Le Très Honorable Joseph Austen Chamberlain, M.P., Principal Secrétaire d'Etat pour les Affaires Etrangères ;

Sa Majesté le Roi d'Italie : —

L'Honorable Vittorio Scialoja, Sénateur du Royaume ;

Lesquels, après avoir échangé leurs pleins pouvoirs reconnus en bonne et due forme, sont convenus des dispositions suivantes :

*Article Premier.*

Les Hautes Parties contractantes garantissent individuellement et collectivement, ainsi qu'il est stipulé dans les articles ci-après, le maintien du *statu quo* territorial résultant des frontières entre l'Allemagne et la Belgique et entre l'Allemagne et la France, et l'inviolabilité desdites frontières telles qu'elles sont fixées par ou en exécution du Traité de paix signé à Versailles le 28 juin 1919, ainsi que l'observation des dispositions des articles 42 et 43 dudit Traité, concernant la zone démilitarisée.

*Article 2.*

L'Allemagne et la Belgique et de même l'Allemagne et la France s'engagent réciproquement à ne se livrer de part et d'autre à aucune attaque ou invasion et à ne recourir de part et d'autre en aucun cas à la guerre.

Toutefois cette stipulation ne s'applique pas s'il s'agit :

1° De l'exercice du droit de légitime défense, c'est-à-dire de s'opposer à une violation de l'engagement de l'alinéa précédent ou à une contravention flagrante aux articles 42 ou 43 dudit Traité de Versailles lorsqu'une telle contravention constitue un acte non provoqué d'agression et qu'en raison du rassemblement de forces armées dans la zone démilitarisée une action immédiate est nécessaire ;

2° D'une action en application de l'article 16 du Pacte de la Société des Nations ;

3° D'une action en raison d'une décision prise par l'Assemblée ou par le Conseil de la Société des Nations, ou en application de l'article 15, alinéa 7, du Pacte de la Société des Nations, pourvu que dans ce dernier cas cette action soit dirigée contre un Etat qui le premier s'est livré à une attaque.

S. d. N. 100. 4/26. Imp. Réunies S. A. Lausanne.

*Article 3.*

Prenant en considération les engagements respectivement pris par elles dans l'article 2 du présent Traité, l'Allemagne et la Belgique, et l'Allemagne et la France s'engagent à régler par voie pacifique et de la manière suivante toutes questions, de quelque nature qu'elles soient, qui viendraient à les diviser et qui n'auraient pu être résolues par les procédés diplomatiques ordinaires :

Toutes questions au sujet desquelles les Parties se contesteraient réciproquement un droit seront soumises à des juges, à la décision desquels les Parties s'engagent à se conformer.

Toute autre question sera soumise à une commission de conciliation et, si l'arrangement proposé par cette commission n'est pas agréé par les deux Parties, la question sera portée devant le Conseil de la Société des Nations, statuant conformément à l'article 15 du Pacte de la Société.

Les modalités de ces méthodes de règlement pacifique sont l'objet de conventions particulières signées en date de ce jour.

*Article 4.*

1° Si l'une des Hautes Parties contractantes estime qu'une violation de l'article 2 du présent Traité ou une contravention aux articles 42 ou 43 du Traité de Versailles a été ou est commise, elle portera immédiatement la question devant le Conseil de la Société des Nations.

2° Dès que le Conseil de la Société des Nations aura constaté qu'une telle violation ou contravention a été commise, il en donnera sans délai avis aux Puissances signataires du présent Traité, et chacune d'elles s'engage à prêter, en pareil cas, immédiatement son assistance à la Puissance contre laquelle l'acte incriminé aura été dirigé.

3° En cas de violation flagrante de l'article 2 du présent Traité ou de contravention flagrante aux articles 42 ou 43 du Traité de Versailles par l'une des Hautes Parties contractantes, chacune des autres Puissances contractantes s'engage dès à présent à prêter immédiatement son assistance à la Partie contre laquelle une telle violation ou contravention aura été dirigée dès que ladite Puissance aura pu se rendre compte que cette violation constitue un acte non provoqué d'agression et qu'en raison soit du franchissement de la frontière, soit de l'ouverture des hostilités ou du rassemblement de forces armées dans la zone démilitarisée une action immédiate est nécessaire. Néanmoins, le Conseil de la Société des Nations, saisi de la question conformément au premier paragraphe du présent article, fera connaître le résultat de ses constatations. Les Hautes Parties contractantes s'engagent en pareil cas à agir en conformité avec les recommandations du Conseil qui auraient recueilli l'unanimité des voix, à l'exclusion des voix des représentants des Parties engagées dans les hostilités.

*Article 5.*

La stipulation de l'article 3 du présent Traité est placée sous la garantie des Hautes Parties contractantes ainsi qu'il est prévu ci-après :

Si l'une des Puissances mentionnées à l'article 3 refuse de se conformer aux méthodes de règlement pacifique ou d'exécuter une décision arbitrale ou judiciaire et commet une violation de l'article 2 du présent Traité ou une contravention aux articles 42 ou 43 du Traité de Versailles, les dispositions de l'article 4 du présent Traité s'appliqueront.

Dans le cas où, sans commettre une violation de l'article 2 du présent Traité ou une contravention aux articles 42 ou 43 du Traité de Versailles, une des Puissances mentionnées à l'article 3 refuserait de se conformer aux méthodes de règlement pacifique ou d'exécuter une décision arbitrale ou judiciaire, l'autre Partie saisira le Conseil de la Société des Nations, qui proposera les mesures à prendre ; les Hautes Parties contractantes se conformeront à ces propositions.

*Article 6.*

Les dispositions du présent Traité ne portent pas atteinte aux droits et obligations résultant pour les Hautes Parties contractantes du Traité de Versailles, ainsi que des arrangements complémentaires, y compris ceux signés à Londres le 30 août 1924.

*Article 7.*

Le présent Traité, destiné à assurer le maintien de la paix et conforme au Pacte de la Société des Nations, ne pourra être interprété comme restreignant la mission de celle-ci de prendre les mesures propres à sauvegarder efficacement la paix du monde.

*Article 8.*

Le présent Traité sera enregistré à la Société des Nations conformément au Pacte de la Société. Il restera en vigueur jusqu'à ce que, sur la demande de l'une ou de l'autre des Hautes Parties contractantes notifiée aux autres Puissances signataires trois mois d'avance, le Conseil, votant à la majorité des deux tiers au moins, constate que la Société des Nations assure aux Hautes Parties contractantes des garanties suffisantes, et le Traité cessera alors ses effets à l'expiration d'un délai d'une année.

*Article 9.*

Le présent Traité n'imposera aucune obligation à aucun des Dominions britanniques ou à l'Inde, à moins que le Gouvernement de ce Dominion ou de l'Inde ne signifie qu'il accepte ces obligations.

*Article* 10.

Le présent Traité sera ratifié et les ratifications seront déposées à Genève dans les archives de la Société des Nations aussitôt que faire se pourra.

Il entrera en vigueur dès que toutes les ratifications auront été déposées et que l'Allemagne sera devenue Membre de la Société des Nations.

Le présent Traité, fait en un seul exemplaire, sera déposé aux archives de la Société des Nations, dont le Secrétaire Général sera prié de remettre à chacune des Hautes Parties contractantes des copies certifiées conformes.

En foi de quoi les Plénipotentiaires susnommés ont signé le présent Traité.

Fait à Locarno le seize octobre, mil neuf cent vingt-cinq.

(L. S.) (Signé) HANS LUTHER.
(L. S.) (Signé) GUSTAV STRESEMANN
(L. S.) (Signé) EMILE VANDERVELDE
(L. S.) (Signé) ARI. BRIAND
(L. S.) (Signé) STANLEY BALDWIN.
(L. S.) (Signé) AUSTEN CHAMBERLAIN
(L. S.) (Signé) VITTORIO SCIALOJA

Pour copie conforme.

*Pour le Secrétaire Général :*

*Directeur de la Section juridique.*

## 2) الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على أروبا

### أ-مظاهر الأزمة الاقتصادية.

انطلقت الأزمة من القطاع المالي(البورصة) ثم انتقلت إلى باقي القطاعات الاقتصادية (الصناعة والفلاحة والتجارة) بحكم شدة الارتباط بين القطاعات الاقتصادية في النظام الرأسمالي.

انتقلت الأزمة الاقتصادية من الو م أ، إلى باقي العالم الرأسمالي بحكم شدة العلاقات الرأسمالية ( القروض، الاستثمارات انفتاح الأسواق...)، فيما عرفت البلدان الأوربية تفاوتا في سرعة انتقال الأزمة إليها، حيث وصلت متأخرة نوعا ما إلى بريطانيا وفرنسا بحكم اعتمادهما الشديد على المستعمرات من أجل تصريف فائض الإنتاج وهجرة العمال إليها. في حين تأثرت باقي الدول وخاصة ألمانيا بشكل سريع، أما روسيا الاشتراكية فقد ظلت بعيدة عن التأثر بالأزمة بحكم انعزالها عن النظام الرأسمالي.

### ب- أسباب الأزمة الاقتصادية:

عرفت الدول الرأسمالية تحسنا اقتصاديا ملموسا بعد ظهور نوع من الهدوء السياسي عقب معاهدة لوكارنوا، فشهد الإنتاج الاقتصادي ارتفاعا كبيرا، لكن ذلك لم يواكبه ارتفاع في الأجور وتحسن مستوى العيش، مما أدى إلى تضخم كبير في الإنتاج.

شهدت بورصة وال ستريت بنيويورك سنة 1929 إقبالا كبيرا على المضاربة المالية وصل مداه يوم 24 أكتوبر، نتج عنه انخفاض مهول في الأسعار وبالتالي إفلاس في صفوف المساهمين.

وثيقة 21 خطاطة : انتشار الأزمة.

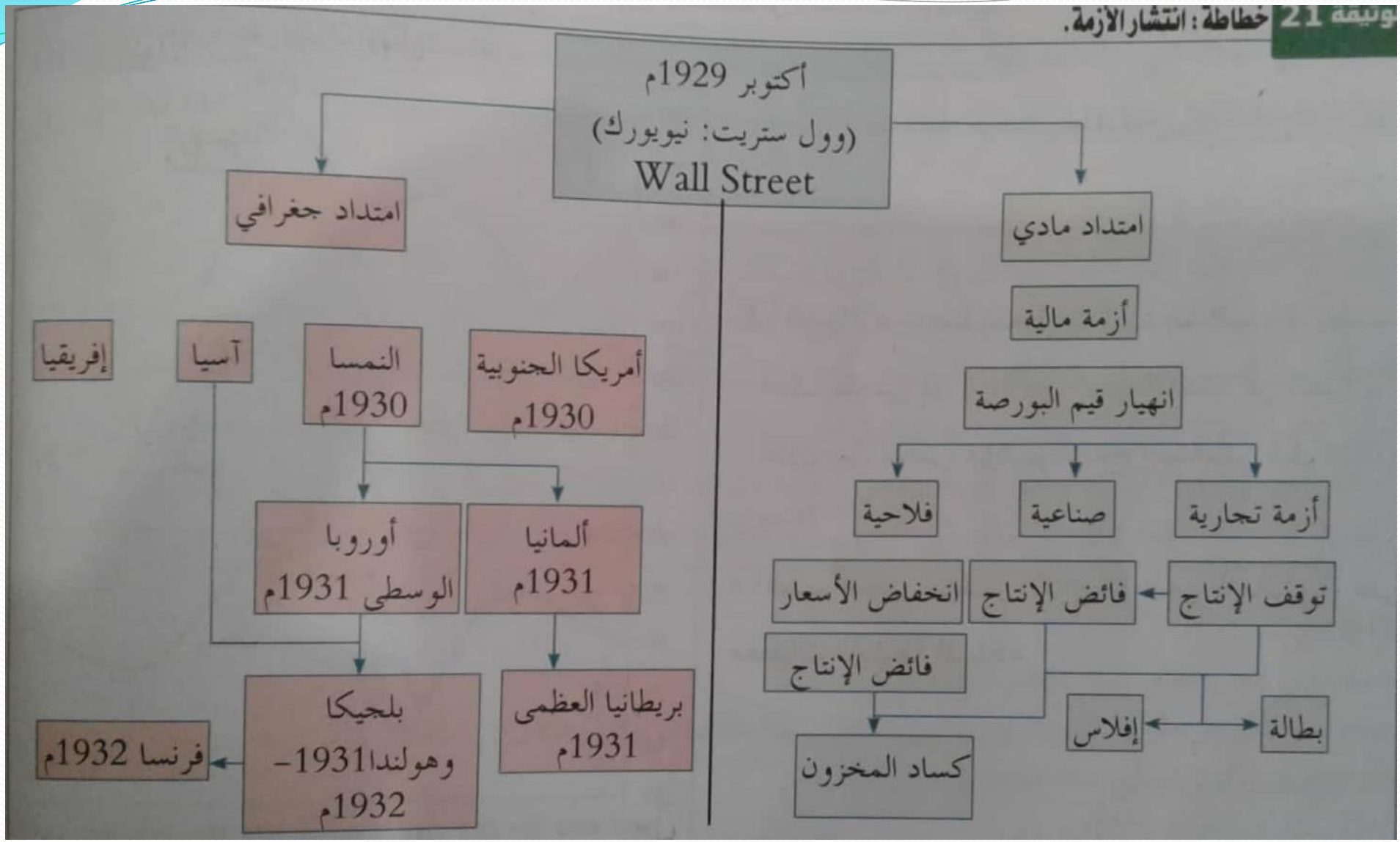

## الوثيقة 2 : مبيان استثمارات الولايات المتحدة في الخارج سنة 1929

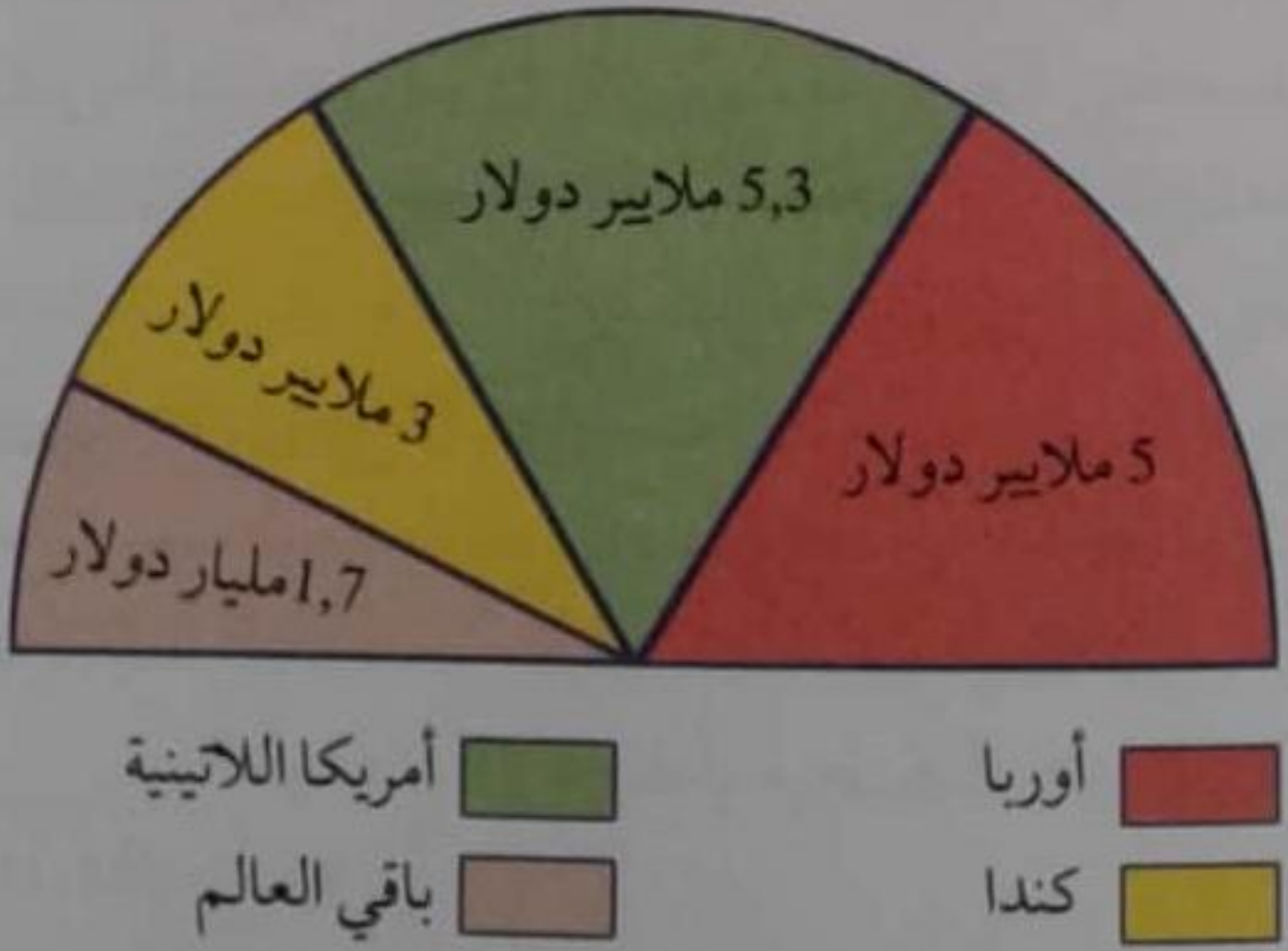

**الوثيقة 20**

**جدول: الإنتاج والأجور في القطاع الصناعي (معدل نسبة النمو السنوي ما بين 1925 و1929م).**

| | الإنتاج | الأجور |
|---|---|---|
| فرنسا | %4,2 | %1,7 |
| الولايات المتحدة | %3,6 | %1,4 |
| إنجلترا | %3,1 | %1,3 |
| ألمانيا | %4,1 | %5,7 |

J. P. Brunet et autres, *D'une guerre mondiale à l'autre, 1914 -1945*, Hachette, Paris, 1993, p. 72

## الوثيقة 6 : مبيان: تطور أسعار الأسهم في بورصة وول ستريت بين 1926 و1933

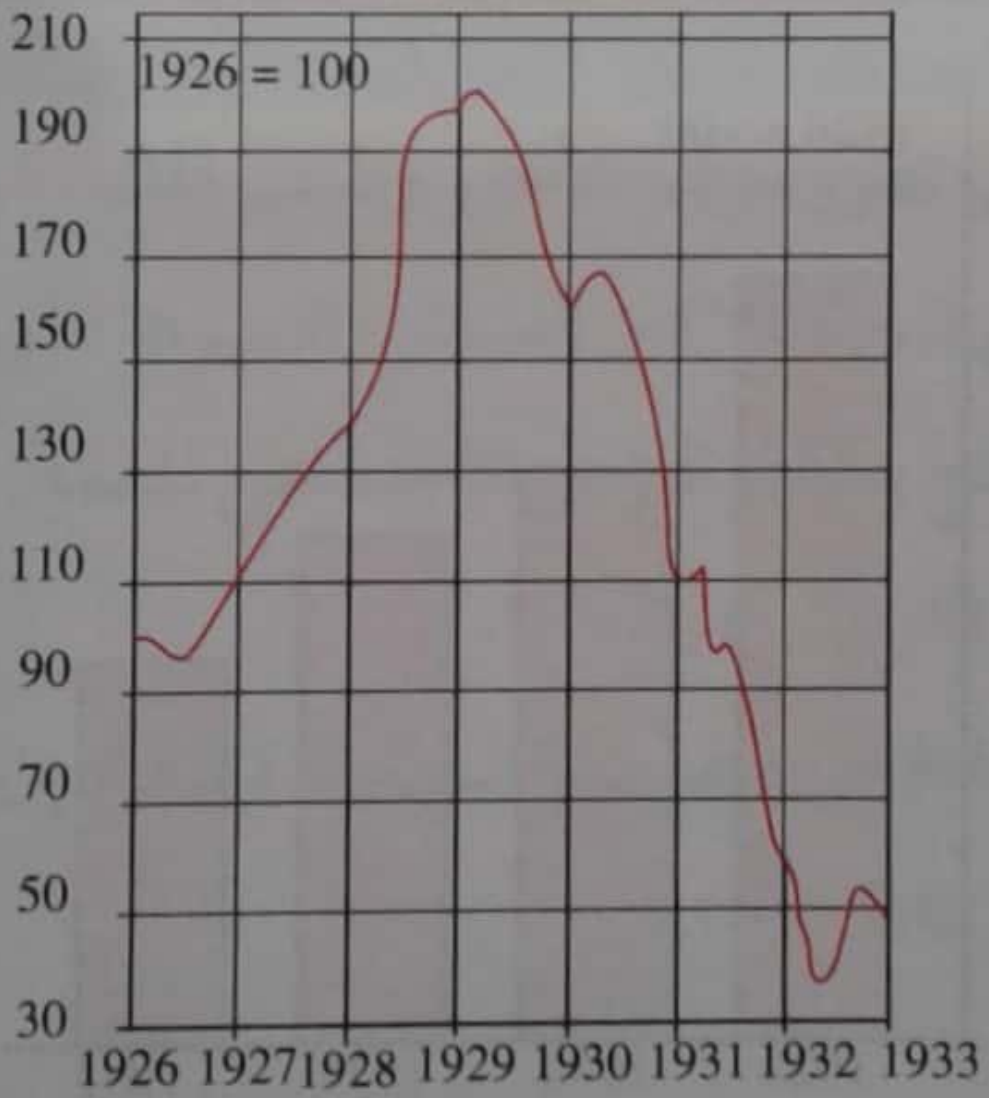


C.P. Kindelberger, I bid, p 111

الوثيقة 5 : احتجاج الفلاحين الأمريكيين على انخفاض أسعار الحليب سنة 1933

الوثيقة 22 خطاطة: نتائج الأزمة الاقتصادية 1929م.

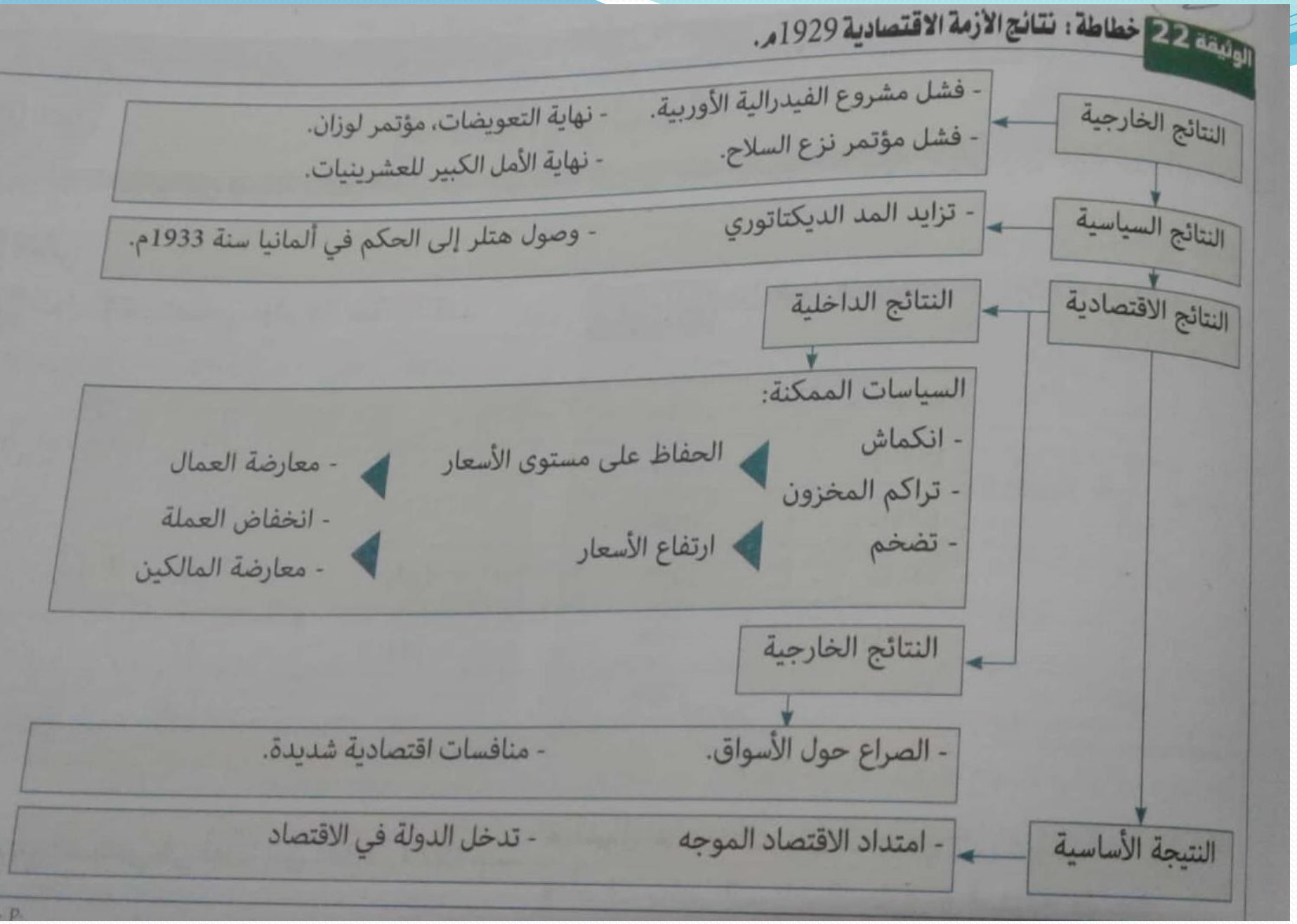

## ب- نتائج الأزمة الاقتصادية لسنة 1929:

- اقتصاديا: انخفض الإنتاج الصناعي والفلاحي وتراجعت المبادلات الدولية نتيجة اعتماد سياسة الحمائية.
- اجتماعيا: أدى انخفاض الإنتاج إلى ارتفاع في معدلات البطالة وانتشار الفقر في مختلف البلدان المتأثرة بالأزمة.
- سياسيا: استغلت الأحزاب الاشتراكية والديكتاتورية الأزمة لصالحها فوصلت إلى الحكم في بلدانها، أبرزها الحزب النازي بقيادة أدولف هتلر الذي أصبح مستشار ألمانيا سنة 1933.

- واجهت البلدان الأروبية الأزمة بنهج عدة تدابير أهمها نهج سياسة الحمائية وخفض الإنتاج والرفع من الأسعار مما ساهم في الضرب في ليبرالية الاقتصاد الرأسمالي.

خاتمة: شهدت أروبا بعد نهاية الحرب تطورات سياسية واقتصادية خلفت تأثيرات مختلفة، وأدت إلى قيام الحرب العالمية الثانية 1939-1945.